الا اذا قال اشتريت وقبضت
وان يصدق في الشري ما امر
ولو ادعى الملك وغصب الغاصب
ذو اليد ان الغائب قد اودعه
وان يلزم مكان دعوى الغصب

باب

تقدم البينة على ذي اليد
وان ادعى عبيد عبد من زمن
برهن في النكاح خارجان
ميراث زوج واحد والترما
نسب الذي ولدن وكان منهما
وهي لمن صدقت وما دخل
ان ارخا فالسابق احق
ان برهن الواحد فالقضاء له
الا ثبات رد الا ان يقدما
ان برهنا على الشراء بسبب
وخير في دفع نصف الثمن
لم ياخذ الجميع فرد ان قضى
وانه السابق ان ارخا
وان يوقتا واحد والايد
وقدم الشري على الصدقة
ان لم يلوذا والا والاحد
ان ارخت احدهما فهي احق
الا اذا تاريخ احدهما سبق
ويستوي الشراء والمناكح في

بقبضه وبرهن قد قبلا
بدفعه له وعجب ما جرى
وبرهن وقال في التخاطب
عندي فتلك خصومة مندفعة
سرقة لم تندفع في المذهب

دعوى الرجلين

الخارج في الملك غير مقيد
وذو اليد زاد فالاول قد سقط
ولو مينة برثان
كل بنصف عمرها ولزما

من كذبته بها ولا معه حصل
والاندفع للذي تصدقه
فان أرادا الاخر في المسئلة
تاريخه عليه فيما علما
من ذي يد تنصف بلا ريبة
واخذه وتركه المبين
لهما بترك الاخر وان رضي
ولذي يد بدونه قد سخا
لهما فقد مه لهذا ايدا
والرهن مع قبض لحكم الهبة
مملك فالاسبق بها استبد
والهر والشري سوا والقوي
فانه المرجح بها التحق
الامة بها يخص كلا فالتف

والرهن

والرهن مع قبض احق من هبه
وان يبرهن خارجان على الشري
من واحد وهو غير ذي اليد
به وذو اليد بالصفة
واستويا ان برهنا على الشري
قدم ذو التاقيت حيث ما انفرد
فان يبرهن خارج على ملك
لو برهنا على سبب ما كررا
وما بمعناه كحلب اللبن
فذو اليد احق ممن قد خرج
على الشري من اخر ان برهن
سقوطه وبرك في يد من
ذا لا بيد اخر ان ادعى
في كلها وبرهنا للاقل
وقالا الثالث له والباقي
والها للثاني لوقت يد
على نتاج دابة لو برهنا
تاريخ وبد وبد لذي اليد
ولهما ان معها اوخارجين
واقض بها للواحد ان في يده
واستوت الوديعة والغصب في
الناس احرار بلا بيان
الحد والقصاص والشهادة
فلو ادعى على الذي قد جهلا
فالقول قوله بانى حر

بغير عوض وهي لو كان معه
مؤرخا لمثله ان صدرا
او خارج على ملك المقيد
مقدما قدم ذو السابقة
وبعد دابعه من اخرا
ان كان من قد باعه قد انحد
وذو اليد على الشري منذ اسلك
الملك كالنتاج فيما ذكرا
وجز صوف مثل غزل القطن
الا بفعل نحو غصب مدرج
كل بلا وقت فقد تبين
معه والاخر جيح بالعدد اعلن
اخر نصفها وان يد نازعا
البائع والباقي للاخر بلى
بالقول الثاني على الارفاق
كل وفيها المدعى ابرد
فاقض لمن وافق قوله الستا
ولهما مع ثالث فاستفد
ان أشكلا وخالف والثنتين
هو الاصح وخذه من معتمد
برهان احد الخارجين فاعرف
الا بان بيع عز النعمان
والقتل فاحفظها بلا زيادة
بانه عبد له فنكلا
تمسك بالاصل فيما يذكر

Copyright © King Saud University